IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
المجلد 9 ، العدد 2 ، كانون الاول 2024

انعكاس سياسات اصلاح القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية مقارنة بين أداء المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) العراق أنموذجا للمدة (2005-2021) *

أ. د. غسان طارق المعموري [1] ، د. محمد مروان سيف الدين [2] ، احمد شاكر عبطان [3]

انتساب الباحثين
[1] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، المثنى، 66001
[2] كلية الاقتصاد، جامعة اوتاوا، كندا، مدينة اوتاوا ، K0a
[3] كلية ادارة الاعمال، جامعة الامريكية للثقافة والتعليم، لبنان، بيروت، 1107

[1] Dr.Ghassan79@mu.edu.iq
[2] mse_nasr@hotmail.com
[3] ahmedsha004@gmail.com

[3] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الاول 2024

المستخلص
هدفت الدراسة الى تحليل واقع الاصلاحات المصرفية بعد عام (2003) في العراق وانعكاسها على النمو الاقتصادي من خلال تحليل المؤشرات المالية والنقدية للقطاع المصرفي ومؤشرات النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات أهمها، استحواذ المصارف التجارية الحكومية على الجزء الاكبر من الصيرفة التجارية، وذلك يعود لعامل الثقة بين تلك المصارف والمواطنين، فضلا عن تنوع الخدمات المصرفية المقدمة، فضلا عن المرونة العالية التي تتمتع بها المصارف الحكومية في ظل الازمات السياسية والامنية فقد استطاع ان يتوسع في الخدمات المصرفية، ومن خلال التوسع والتنويع في الخدمات المقدمة يؤشر ارتفاعا في مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة (2005-2021)، ولهذا توصلت الدراسة الى جملة من التوصيات وأهمها، تحفيز المصارف الخاصة على التوسع في الخدمات المصرفية اسوه بالمصارف التجارية الحكومية، وتخفيف الاجراءات القانونية الخاصة بمنح الائتمان سواء للمصارف التجارية الحكومية والخاصة، وتوجيه الائتمان نحو القنوات الاستثمارية لتحفيز النشاط الاقتصادي، وضرورة تقديم مزيد من الدعم للمصارف التجارية الخاصة من اجل زيادة السيولة مما ينعكس على الاستثمار وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الاصلاح المصرفي، مؤشرات النمو الاقتصادي، المصارف الحكومية والخاصة

The Reflection of Banking Sector Reform Policies on Economic Growth: A comparative Analytical Study between the Performance of Governmental and Private Commercial banks in Iraq as A model for the Period (2005-2021)

Dr. Ghassan Tariq Al-Mamouri [1] , Dr. Mohamad Marwan Saif Al-Din [2], Ahmed Shaker Abtan [3]

Affiliations of Authors
[1] College of Administration and Economics, Al-Muthanna University, Iraq, Al-Muthanna, 66001
[2] Faculty of Economics, University of Ottawa, Canada, Ottawa City, K0a
[3] College of Business Administration, American University for Culture and Education, Lebanon, Beirut, 1107

[1] Dr.Ghassan79@mu.edu.iq
[2] mse_nasr@hotmail.com
[3] ahmedsha004@gmail.com

[3] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Dec. 2024

Abstract
The aim of the study is to analyze the reality of banking reforms after the year (2003) in Iraq and its impact on economic growth through the analysis of financial and monetary indicators of the banking sector and economic growth indicators, and the study reached a number of conclusions, the most important of which is the acquisition of government commercial banks for the bulk of commercial banking, due to The an increase in economic growth indicators In Iraq during the study period (2005-2021), and for this reason, the study reached a number of recommendations, the most important of which is to stimulate private banks to expand banking services in government commercial banks, ease the legal procedures for granting credit to both government and private commercial banks, and direct credit towards investment channels to stimulate economic activity, and the need to provide more support to private commercial banks in order to increase liquidity, which is reflected on investment and thus increase economic activity.

Key words: Banking Reform, Indicators of Economic Growth, Government and Private Banks

المقدمة

تلعب المصارف التجارية دورا بارزا في نحو الاقتصاد المحلي من خلال حقنه بالتمويل اللازم، لذا فقد اصبح تطوير الانظمة المصرفية المحلية من الضروريات الملحة، لاسيما في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم، فقد سعت المصارف

التجارية كأنموذج محاكاة للمصارف العالمية الكبرى في تقديم طيف واسع من الخدمات المصرفية، حتى باتت اقرب الى الصيرفة الشاملة، الا ان نجاح عملها يستلزم أن يكون هنالك وعي مصرفي لدى الجمهور، لتأمين قاعدة ادخارية التي ستنساب في المحصلة النهائية نحو القنوات الاستثمارية، لذا تسعى البنوك المركزية الى تقديم الدعم المستمر الى النظام المصرفي ككل، والاشراف على الفعاليات المالية لتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، من خلال رفع حدة المنافسة بين المصارف التجارية لتقديم افضل الخدمات. إن سلامة اي نظام مصرفي وتشريع القرارات السليمة نحو تطوير وتحديث القطاع المصرفي يؤمّن تحقيق توازن بين الاستثمار والادخار وبالتالي تحفيز عالم الاستثمار الحقيقي والمالي، الامر الذي ينعكس ايجابيا على الاسواق المالية والنقدية مما يؤدي الى جذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية ، لذا فان سياسة اصلاح النظام المصرفي تعدّ من الضروريات في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير الحساب الجاري، وعليه تتضمن اولى خطوات الاصلاح اعادة هيكلة للقوانين والتشريعات بما يتناسب مع تطور بنية الاقتصاد والعلاقات مع العالم الخارجي كرفع سقوف الائتمان والايداع وتحرير اسعار الفائدة تماشيا مع مرونة سعر صرف العملة، وتقديم الدعم الضروري اللازم من خلال توجيه المصارف التجارية بمعايير السلامة المصرفية وشروط لجنة بازل3، يمتاز النظام المصرفي في العراق بالمرونة اللازمة الناتج عن تشريع قانون 94 لسنة 2004 الذي نظم عمل المصارف التجارية، وسياساتها الائتمانية وقد تجلّى القانون في ظل الاصلاحات الاقتصادية الشاملة التي شرعت بعد تغيير النظام السياسي عام 2003، كقانون 56 لسنة 2004 الرامي لإصلاح السياسة النقدية وكذلك تشريع قانون الاستثمار العراقي لسنة 2006، لذا فإن موضوع البحث يركز على دور الاصلاحات المصرفية واثرها على النمو الاقتصادي في العراق كدراسة مقارنة بين اداء المصارف التجارية الحكومية والخاصة للمدة (2005-2021) بالاعتماد على تحليل أهم المؤشرات المالية للمصارف التجارية ومؤشرات النمو الاقتصادي وتقدير العلاقة الدالية بينهما.

منهجية الدراسة

اولا – اهمية الدراسة

يكسب الموضوع اهميته من الدور الذي تلعبه المصارف التجارية بأشكالها كافة في مرحلة الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العراق، وارتفاع التنافسية ودرجة التركز المصرفي وانعكاسه على واقع الانشطة الاقتصادية في ظل تعدّد السياسات الائتمانية للمصارف التجارية في العراق، وتعدد انواع القروض النقدية والعينية التي تمنحها تلك المصارف، ليتناغم مع توجيهات البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي الداعية الى ايلاء اهمية قصوى لدعم الانشطة الاقتصادية الخاصة في العراق.

ثانيا– أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق الاتي:

1- تقييم اداء القطاع المصرفي العراقي من خلال تحليل المؤشرات الرئيسة المتمثلة بأشكال الائتمان والودائع والسيولة المصرفية المعبرة عنه .
2- تحديد درجة العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي .
3- تحليل مؤشرات اداء المصارف التجارية الحكومية واثرها على الانشطة الاقتصادي في العراق.
4- تحليل مؤشرات اداء المصارف التجارية الخاصة واثرها على النمو الاقتصادي.
5- قياس العلاقة الدالية بين مؤشرات المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) واثرها على النمو الاقتصادي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.
6- التوصل الى اهم الاستنتاجات والمقترحات التي تغني صانعي القرار والاكاديميات والدراسات بالأساليب الممكنة لتطوير اداء القطاع المصرفي.

ثالثا- مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة الرئيسة حول العلاقة الجدلية القائمة بين مؤشرات القطاع المصرفي واثرها على تحفيز النمو الاقتصادي، في ظل الاداء المتواضع للمصارف التجارية العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، على الرغم من تطور وسائل الدفع التي يخلقها القطاع المصرفي متمثلة في درجة السيولة المصرفية، والتي تفوق الزيادة المضطردة في اجمالي الناتج المحلي، نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، مما ادى الى ارتفاع التدفق النقدي يقابله ضعف التيار الانتاجي، وعليه تفرعت من تلك المشكلة اسئلة عدة وهي :

1- ما هو انعكاس اصلاحات السياسة الائتمانية على واقع اداء القطاع المصرفي في العراق؟

2- اي من المصارف التجارية (حكومية ام خاصة) اكثر تأثيرا في النشاط الاقتصادي؟
3- لماذا لم يرتفع نمو القطاعات الانتاجية كنسبة من اجمالي الناتج المحلي؟
4- ماهي نسبة الائتمان والودائع الى الناتج المحلي الاجمالي؟
5- ما هي الاصلاحات الضرورية الواجب توفرها لتحفيز المصارف التجارية على اداء مهامها؟

رابعا - فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة صيغت الفرضيات الاتية :-

1- ان مؤشرات القطاع المصرفي العراقي في ظل الاصلاحات المصرفية لم تنعكس بشكل كبير على نحو النشاط الاقتصادي في العراق كما خطط لها، على الرغم من تنوع وسائل الدفع ولجوء اغلب المصارف الى تطوير انظمتها الداخلية لزيادة قدرتها التنافسية نتيجة الضغوط التضخمية .
2- يميل تأثير المؤشرات المصرفية على الانشطة الاقتصادية لصالح المصارف التجارية الحكومية.
3- تمتاز العلاقة بين المصارف التجارية الخاصة والجمهور بالضعف الامر الذي ينعكس على تراجع مؤشرات اداء تلك المصارف.

خامسا – حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

1- الحدود الزمانية شملت 17 عام للمدة (2005-2021).
2- الحدود المكانية الاقتصاد العراقي (نمو الناتج المحلي الاجمالي، مؤشرات القطاع المصرفي).

المبحث الاول

المطلب الاول: الاصلاح الاقتصادي والاداري مدخل نظري

اولا- مصطلح الإصلاح في اللغة العربية

وردت مفردة الإصلاح في معاجم اللغة العربية بأنها "الرغبة والإرادة الساعية إلى تقويم الاعوجاج وهي معاكسه لمفهوم الإفساد، اذ يشير مفهوم الاصلاح الى جعل الشيء أكثر اصلاحا أي المسار بالاتجاه الصحيح، فإصلاح الشيء يجعله مناسبا ومتناسبا من أجل أداء مهامه التي تمت من أجله عملية الاصلاح أو التغيير نحو الاداء الأفضل[1]

الاصلاح الاداري والاقتصادي:

فقد جاء الاصلاح الاداري بأنه الرغبة في انشاء اصلاحات والمجهودات لتحقيق تغيرات القيم و انماط السلوك التقليدية في نظام الادارة من خلال اصلاح شامل في جهاز الدولة[2]، كما عرف ايضا بأنه جهدا إداريا واقتصاديا وثقافيا يهدف الى اصلاحات جذرية وتغييرات أساسية إيجابية في النظم والأساليب والأدوات بما ينسجم مع التطورات العالمية، وبالتالي ينمّي القدرات وإمكانات نظام الجهاز الإداري، بما يؤمن درجة عالية من الكفاءة في إنجاز الاهداف المدرجة ضمن الخطط المعدة في المؤسسة مسبقا، وعُرّف أيضا الإصلاح الإداري في مؤتمر الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة في بريطانيا بجامعة ساسكي البريطانية لعام 1971 بأن الاصلاح الاداري عملية تهدف إلى احداث تغييرات أساسية في المنظمة الإدارية، من خلال اصدار التشريعات والاجراءات على مستوى النظام ككل [3].

ونخلص الى ان الإصلاح الاداري أصبح شعارًا لكل الحكومات لتحقيق أحداث اصلاح وتطوير ايجابي في كل المؤسسات الحكومية باتخاذ وسائل ضمن اطار التكنلوجيا الحديثة في هياكل الادارية والافراد والاجراءات بهدف التطوير الملموس والايجابي ليرتقي بمستوى متقدم ذو كفاءة وفعالية عالية.

هدف وسائل الإصلاح الاقتصادي

هدفها التركيز على الاصلاحات الاقتصادية للأجلين الطويل والقصير في احداث قدر كبير من الاصلاحات في هيكل السياسة النقدية والمالية، وان اهم الوسائل التي تتحكم بعمليات الاصلاح الاقتصادي من اجل احداث تطورات جوهرية وملموسة في الاقتصاد وحسب الاتي:

1- اصلاح المنظومة المالية والنقدية.
2- العمل على ايجاد سعر صرف مناسب للعملات المحلية.
3- السعي لإصلاح النظام الضريبي ووسائل الجباية وايجاد منافذ جديدة ومتنوعة للإيرادات العامة من اجل القدرة على الايفاء بالمتطلبات اللازمة.
4- العمل على ضبط تقلبات الاسعار بهدف جذب الاستثمار الاجنبي وتحرير اسعار الفائدة وجعل قوى العرض والطلب هي التي تتحكم بالأسعار من اجل المنافسة في جميع الاسواق المالية [4].

ثانيا: الإصلاح المصرفي المفهوم والاليات والاهمية

1- الاصلاح المصرفي :

هو العملية التي تؤدي إلى اصلاح كلي وجوهري في القوانين والتشريعات والاجراءات والسياسات المرتبطة بالقطاع المصرفي بحيث يؤدي إلى تحسين كفاءة العمل المصرفي مع المتغيرات التي تشهدها الساحة المحلية والعالمية وبالتالي يجب تقييم جميع هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها بالوصف الحقيقي، لذا عُرِّف الإصلاح المصرفي بانه (مجموعة من الإجراءات التي تهدف الى تحسين كفاءة الجهاز المصرفي، واستقراره يتناول تحديد اسعار الفائدة وتخصيص مجمل القروض وزيادة الدور في الاسواق المالية وتحديد اتجاه الوساطة المالية)، وعُرّف ايضا بأنه (مجموعة من العمليات والاجراءات المستمرة التي تشمل اعادة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات بحيث تسهم في توسيع حجم الائتمان وتحسين الخدمات المصرفية وهذا الامر ينعكس ايجاباً على نمو القطاعات الاقتصاد الوطني [5]

إنّ عملية الاصلاح المصرفي تتمثل بحشد الموارد المالية وتكوين نظام قادر على تخصيص هذه الاموال وتوجيها بشكل جيد للقطاعات الانتاجية والاستثمارية لتعزيز النمو الاقتصادي ومن خلال مجموعة الاجراءات التي تسهم في احداث تغيرات في تصحيح وتقوية جميع وحدات القطاع المصرفي وتحسين كفاءة المصارف بهدف زيادة المدخرات المحلية [6].وعرف ايضا بأنه(مجموع البرامج الاقتصادية والقانونية التي تطلقها الحكومات لمواجهة المشاكل النقدية و المالية التي يعاني منها الجهاز المالي والمصرفي من أجل تحقيق التنمية الشاملة ومواكبة التطورات الحاصلة ،لاسيما تحقيق الاولويات الاقتصادية التي تضعها الدولة لربط برامج الاصلاحات النقدية والمالية باستراتيجيات التنمية الاقتصادية القائمة على اجراءات نظام السوق، ولتحقيق الإصلاح المصرفي يستوجب الاعتماد على مبدأين أساسين هما:

أ- إصلاح البنية المصرفية والمالية لزيادة كفاءة النظام المصرفي وهذه الكفاءة بأن لا يكون أي بنك تابع للدولة سوى البنك المركزي و الذي يجب أن يكون مستقلًا عن السلطة السياسية.

ب- مجال خلق النقود الذي يجب أن ينحصر بالسياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة فمن المناسب أن يعطي البنك المركزي السلطة الكاملة على سياسة الائتمان وخلق النقود [7].

2- عناصر الاصلاح المصرفي :

يتكون الاصلاح المصرفي من عنصرين رئيسيين هما:

العنصر الأول: هو اصلاح المصارف المركزية والعنصر الثاني هو اصلاح المصارف التجارية أو اصلاح السياسة الائتمانية، الذي يمثل مخ المصارف المركزية استقلالية لتحقيق برامج الإصلاح وادارة السياسة النقدية والائتمانية ، وتعديل التشريعات باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فضلا عن اعطائها دورا اكبر للأشراف على المؤسسات المالية للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعد من العناصر الرئيسة للاستقرار الاقتصادي.

إنّ محور اصلاح المصارف التجارية يرتكز على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة للمنافسة فيما بينها لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة في النشاط الاقتصادي، إنّ كثير من المصارف التجارية واجهت خطر الافلاس وربما أُغلقت بسبب بعض القرارات المصرفية الخاطئة، أو بسبب سوء الإدارة وعدم وجود الكفاءات المصرفية، ولذا فقد اتجهت السلطات النقدية لوضع معايير معينة مثل معيار راس المال على سلامة موقعها المالي، فضلا عن أنّ بعض الدول فتحت المجال لفروع المصارف الأجنبية بالتأسيس ولتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وخلق بيئة منافسة تهدف إلى رفع فعالية وكفاءة الجهاز المصرفي [8].

لذا فإنّ مبررات الإصلاح المصرفي تأتي من اهميته الكبيرة للقطاع المصرفي في تلبية التمويل للنشاطات الاقتصادية والخدمات المصرفية للمجتمع بشكل كفوء وحسب الاتي [9].

أ- ايجاد مجموعة من المعايير التنظيمية لزيادة كفاءة هذه المؤسسات على تقديم الخدمات وجذب المستفيدين.

ب- هدف الاصلاح المصرفي هو خلق النقود الائتمانية بكفاءة عالية من اجل الاسهام في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

ت- الاهتمام بواقع النقدي و البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف التجارية من ناحية الاصلاح المصرفي [10].

3- دوافع الإصلاح المصرفي: [11].

أ- **دوافع اقتصادية** : خلق التمويل اللازم لرفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتخفيف حجم البطالة ومن ثم تحقيق الرفاهية ضرورية وهي إحدى أسس مبررات الإصلاح الجهاز المصرفي كون مهمة المؤسسات المالية تسهم في دعم ازدهار المجتمع، وعليه ضرورة اصلاح السياسات النقدية نتيجة التغيرات الحاصلة في النظام النقدي العالمي.

ب- **دوافع تقنية** : تطوير مجال الاجهزة التقنية واستجابة لهذه التطورات ينبغي صياغة التشريعات والقوانين التي تدعم الجهاز المصرفي وتتناغم مع التطور والتي تنظم التعامل مع

هذه التقنيات الحديثة من أجل تقديم خدمات مصرفية للعملاء مشابهة للخدمات في الدول المتقدمة.

ت- **دوافع تنظيمية** : تسهم المعايير التنظيمية للجهاز المصرفي في طرح الأفكار الجديدة والتي من شأنها تعطي اساليب جديدة لجذب المستفيدين الجدد، وكذلك التقليل من الروتين عند تقديم الخدمات المصرفية.

4- ضرورات الاصلاح المصرفي [12]:.

1- وضع خطط استراتيجية للإدارة المخاطر الائتمانية.
2- تحرير اسعار الفائدة ليتناسب مع الناتج المحلي والتضخم.
3- تنفيذ اصلاحات وتعديلات للقوانين التنفيذية التي تبلورت مع الاصلاحات والاجراءات السابقة.
4- منح الفوائد على الاحتياطي الالزامي.
5- ازالة القيود والسماح بالإقراض بالعملة الاجنبية للمشاريع التي تستثمر بالنقد الاجنبي.
6- اصدار انظمة تهدف الى التقليل من مخاطر الائتمان.
7- التركيز وتوجيه الاقراض لذوي العلاقة.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي المفهوم والية التحفيز

اولا- تعريف النمو الاقتصادي

لا يوجد تعريف شامل للنمو الاقتصادي اذ تشير الادبيات الاقتصادية الى أنّ النمو الاقتصادي عرف حسب الانظمة الاقتصادية، ولكن كل التعريفات تصب في اتجاه واحد، فقد عُرِّف العالم الاقتصادي بيرو النمو الاقتصادي على انه الزيادة في احد المؤشرات الاقتصادية المكونة لهيكل الناتج المحلي الاجمالي ودخل الفرد خلال سنة واحد او السنوات السابق [13] ، وقد عرفه العالم الاقتصادي الفريد مارشال يمثل (اساسا في التقدم التكنولوجي وتحقيق زيادة المضطردة في دخل الفرد والناتج الاجمالي، اذ يعد الاستثمار للمواد الطبيعية مفتاح النمو الاقتصادي)، في حين عرفه سيمون على انه (حالة تؤمّن خلق متغيرات لصالح النمو الاقتصادي في ظل قدرة الدولة على التوسع بالتطور وانتاج السلع بكفاءة عالية [14].

1- انواع النمو الاقتصادي:

أ- **النمو المخطط:** مشاركة الحكومات والجماهير الشعبية في عملية التخطيط الشاملة لموارد المجتمع وحاجاته على وفق خطط خمسية طويلة الامد، لتسهم في كفاءة واستمرارية المتغيرات للتوصل الى الاستقرار الاقتصادي.

ب- **النمو الموقت**: يحدث نتيجة الاستجابة لتطورات المواكبة في الاعمال التجارية، وهذا النمط يمثل الصورة الواقعية التي تمر بها عملية النمو، الا انه لا يمتاز بالثبات.

ت- **النمو التلقائي**: تدريجي ومتلاحق في المدى القصير، ويحتاج الى مرونة عالية لكي تنمو قطاع تلو الاخرى ويحقق دون اتباع اسلوب التخطيط، وقد حققت الدول الرأسمالية منذ الثورة الصناعية معدلات نمو كبيرة من خلال الدعم المستمر للقطاعات الاقتصادية .[15].

2- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تشير أدبيات التنمية الاقتصادية على وجود فرق بين التنمية والنمو الاقتصادي، فالنمو هو يشمل تعزيز الدخل المحلي والناتج القومي، أي الزيادة على استثمار موجود من خلال التخطيط ومتابعة البرامج، أما التنمية الاقتصادية فهي عبارة عن ظاهرة طويلة الاجل و متعدد الاتجاهات، فهي عملية شاملة واعادة هيكلة من خلال تحسين الصناعات أو انشاء صناعات جديدة، من خلال مجموعة من التغيرات الهيكلية في النشاطات الاقتصادية، وبناء على ما سبق يمكن القول إن ~التنمية أشمل وأسع من النمو[16].

3- أهمية النمو الاقتصادي:

1- النمو الاقتصادي يؤثر ايجابيا على متوسط دخل الفرد، فضلا عن ذلك يوازن بين عمليات اعادة هيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، وتحسين وزيادة مستوى الإنتاجية، ويعمل النمو على خلق فرص عمل الامر الذي يؤدي الى الحد من الفقر.
2- تعزيز التقدم البشري والتعليم يوفّر فرصًا معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، ويساعد على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، في الاستثمار في التعليم أمرًا حيويًا لتحقيق النمو المستدام[17]..
3- يعزز موارد الدولة وقدرتها على القيام بدورها من خلال بناء المنشآت الصناعية والخدمية، والتوزيع الامثل للدخل القومي دون التأثير على مستويات الاستهلاك، مما يؤدي الى زيادة الانتاج ورفع معلات الاجور والارباح والتخفيف من البطالة[18].

4- مصادر النمو الاقتصاد:

وهي المصادر المرتبطة بمدخلات العملية الانتاجية وتتمثل فيما يلي:-

1- عنصر العمل: يمارس عنصر العمل في عملية الإنتاج دورا كبيرا فزيادة حجم العمالة النشطة سيؤدي الى ارتفاع حجم الناتج[19] .

2- الموارد الطبيعية: تمثل الموارد الطبيعية مصدراً رئيسيا لزيادة الناتج القومي ,وحتى تكون هذه الموارد مستخدمة اقتصاديا وتكون في دائرة الاستغلال الاقتصادي لا شباع الحاجات يستوجب توفر هدفين هما المهارة الفنية التي تسمح باستغلالها, والآخر وجود طلب على المورد ذاته[20]..

3- رأس المال: يعد عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، فهو يشير الى أن الاصول التي تدخل عملية الانتاج مثل الاراضي والتجهيزات والمباني والاصول المادية والتجهيزات ومباني واراضي وغيرها من الأصول المادية ، فكلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى زيادة حجم الناتج، في ظل وجود مستوى معيّن من الاستثمار، فكلما زادت عملية الاستثمار تتطلب زيادة في حجم العمالة، وهذا يزيد في عملية النمو الاقتصادي[21].

4- عنصر التكنولوجيا : تعد التكنولوجيا عاملا مهما في تحسين عملية الانتاج، اذ تعمل على تقليل الوقت والجهد والارتقاء بنوعية الانتاج وتقليل التكاليف[22] .

5- مقومات النمو الاقتصادي :

أ- **التراكم الرأسمالي:** أشار العالم الاقتصادي ريكاردو الى أنّ الرأسماليين لهم الدور الكبير في عملية النمو الاقتصادي لأنهم يتولون نشاطات اقتصادية واسعة وزيادة ارباحهم في اسواق المال، مما ينعكس هذا ايجابا على زيادة معدلات النمو، من خلال اعادة استثمار هذه الارباح في انشاء مشاريع انتاجية جديدة.

ب- **تحسين الانتاجية:** كما موضح في الادبيات الاقتصادية، فان الحفاظ على نمو انتاجية هو يُسهم في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويتطلب الابتكار والتقدم التكنولوجي في عوامل الانتاج الاولية، اذ ان مستويات الانتاج وارتفاع عوائد الاستثمارات تولد الاقتصادات التنافسية لمشروعات انتاجية، لا سيما دخل عالي للأفراد.

ت- **توفير المناخ الملائم للاستثمار:** لأجل المناخ الاستثماري ورفع ثقة المستثمر المحلي خاصة والاجنبي عامة، ضرورة توفير الضمانات لهم من خلال توفير الامكانيات وحسن المعاملة وسهولة في تحويل رؤوس الاموال والامان، ليكون مشجعا للمستثمرين، مما تعطي هذه الامكانيات الرغبة للمستثمر الاجنبي في اقامة مشاريع انتاجية جديدة ومن شأنها تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي [23].

العلاقة بين القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي

أن النظام البنكي يمثل قوة دفع للنمو فهو شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، وتطور القطاع المالي يحفز على تنوع المؤسسات المالية التي بدورها ستسمح بزيادة القدرات التمويلية وزيادة النمو الاقتصادي، لاسيما وجود قطاع مالي متطور قادر يقوم على توجيه الادخار نحو المشاريع الاستثمارية إنتاجية متنوعة، ومنح الائتمان يخدم التطور والتنوع الصناعي والانتاجي، ويعد شرط أساسي لتطوير الابتكار والتقدم في مجالات الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الانتاجية.

وجود قطاع مالي متطور يقوم بتحديد المشاريع الاستثمارية الأكثر ربحية توفير التمويل لها، كما يعمل على التقليل من المخاطر المالية ويعزز كفاءة الوساطة المالية عن طريق تخفيض تكاليف المعلومات، والتسارع التكنولوجي مما يسهم في تحسن النمو الاقتصادي [24].

المبحث الثاني

واقع انعكاس الاصلاحات المصرفية على النمو الاقتصادي في العراق

اولا- تحليل مؤشرات النمو في العراق:

تتيح عملية تحفيز النمو الاقتصادي الفرصة لتحقيق تحسن بالمستوى المعاشي، لذا سعت الحكومات المتعاقبة الى تحفيز واقع النمو الاقتصادي لأنه من أهم المؤشرات الاقتصادية تسعى لها الدول عامة والعراق خاصة، فخلال العقدين الماضين قدمت الكومة مسودات لخطط خمسية سعيا منها الى تحقيق نمو مضطرد للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعية، والصناعية، والاسكان، والتجارة) لرفع نسب مساهمتها في تكوين الناتج المحلي اسوة بالقطاع الاستخراجي، وبالتالي انعكاس ذلك على واقع سوق العمل وتحسن مستوى الرفاهية، الا ان العوائق والتحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي كانت اكبر من تحقيق الاهداف، واولها التجاذب السياسي واستشراء الفساد المالي والاداري، فضلا عن الحروب الداخلية والخارجية التي واجهها العراق، لذا سنتعرف على واقع مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال بيانات وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1): يبين مؤشرات النمو في العراق للمدة(2005-2021)

السنوات	الدخل القومي (ترليون دينار)	معدل النمو	اجمالي الناتج المحلي (ترليون دينار)	معدل النمو	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (مليون دينار)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	السكان (مليون نسمة)	معدل نمو السكان
2005	45.42	——	73.533	——	3.6	——	27.963	——
2006	61.59	0.304	95.588	0.262	3.9	0.080	28.81	0.030
2007	85.77	0.331	111.455	0.154	3.7	-0.053	29.682	0.030
2008	135.09	-1.848	157.026	0.343	5.1	0.321	31.895	0.072
2009	114.75	-0.163	130.642	-0.184	4.4	-0.148	31.664	-0.007
2010	140.1	0.200	162.064	0.216	4.9	0.108	32.49	0.026
2011	185.51	0.281	217.327	0.293	6.5	0.283	33.338	0.026
2012	219.06	0.166	254.225	0.157	7.4	0.130	34.408	0.032
2013	233.57	0.064	271.091	0.064	7.8	0.053	35.01	0.017
2014	227.11	-0.028	266.42	-0.017	7.4	-0.053	35.1	0.003
2015	165.25	-0.318	199.715	-0.288	5.6	-0.279	35.213	6.911
2016	165.04	-0.001	203.869	0.021	5.2	-0.074	36.169	-6.881
2017	185.77	0.118	221.665	0.084	6	0.143	37.14	0.026
2018	225.61	0.194	268.918	0.193	7.1	0.168	38.2	0.028
2019	233.93	0.036	262.917	-0.023	7.1	0.000	39.128	0.024
2020	164.94	-0.349	198.774	-0.280	5.5	-0.255	40.15	0.026
2021	428.63	0.955	301.439	0.416	7.3	0.283	41.18	0.025

*** المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:**

***البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.**

***البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، سنوات مختلفة.**

***البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.**

***معدل النمو من اعداد الباحث/ وفق الصيغة التالية Growth=LnV2-LnV1**

1. الدخل القومي الاجمالي GNP:

البيانات الواردة في الجدول (1) نلاحظ التذبذب في قيم السلسلة الزمنية لبعض السنوات ففي عام (2004) بلغ اجمالي الدخل القومي(45.42) ترليون دينار، ليرتفع الى (135.09) ترليون دينار عام (2008)، ليتراجع عام (2009) الى (114.75) ترليون دينار، بسبب تأثير الازمة المالية العالمية، ليرتفع بعد ذلك مسجلا (233.57) ترليون دينار وبمعدل نمو (6%) عام (2013)، ليتراجع بعدها (165.25) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-31%) عام (2015)، وذلك بسبب سيطرة المجاميع الارهابية على ثلث مساحة العراق، وخلال الاعوام اللاحقة شهد الدخل القومي ارتفاعا بلغ (233.93) ترليون دينار عام 2019 وبمعدل نمو (3%)، ليتراجع بعدها بشكل طفيف عام (2020) بسبب تأثير جائحة كورونا، ليعاود الارتفاع الى (428.63) ترليون دينار وبمعدل نمو(95%) عام 2021، نتيجة تحسن وضع التجارة العالمية وارتفاع عوائد تصدير النفط، ان ارتفاع في الدخل القومي يعود بـ(90%) لتحسن او تراجع اسعار برميل النفط، كون

الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على العوائد الدولارية الناتجة عن تصدير النفط، على الرغم من امتلاك العراق نهرين وموانئ وتجارة بينية مع الدول المجاورة.

2. الناتج المحلي الاجمالي GDP:

وبالرجوع الى البيانات الواردة في جدول (1) يتّضح أنّ الناتج المحلي الاجمالي بلغت قيمته نحو (73.533) ترليون دينار عام (2005)، نتيجة الاصلاحات التي اتخذتها الحكومة العراقية وزيادة الاستثمارات، ليواصل ارتفاعه بعد ذلك وصولا الى عام (2009)، لذ بلغ (130.642) ترليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (0.184-) ويعود الى الازمة المالية العالمية عام (2008)، لقد تأثر العراق سلبا بالأزمة المالية مما ادى الى خفض النشاط الاقتصادي والطلب على النفط الخام، ومن ثم السقوط المفاجئ لأسعار النفط عام (2008)، واستمر الناتج المحلي بالارتفاع حتى بلغ (271.091) ترليون دينار عام (2013)، وبمعدل نمو (0.064) نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية وارتفاع اسعار النفط، ليتراجع بعدها عام (2015) اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو (199.715) ترليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (0.288-) نتيجة الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وانخفاض عدد كبير من المشاريع الخدمية والاستثمارية، مما اثر سلبا على الناتج المحلي ، ومن ثم اتخذ الناتج المحلي مسارا تصاعديا حتى عام (2020) اذ انخفض الى (198.774) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (0.280) ويعود ذلك الى اجراءات جائحة (COVID-19)، وانخفاض كميات النفط المصدرة ويعود ذلك الى اتفاقية منظمة اوبك، ومن ثم عاد ارتفاعه بعد ذلك وصولا الى عام (2021)، لذا بلغ (301.439) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (0.416) نتيجة تحسن الوضع الصحي وزيادة النشاط الاقتصادي غير النقطي، فضلا عن تعافي القطاع النفطي فقد كان له الاثر الابرز في تغيير مسار الاقتصاد العراقي.

3. متوسط نصيب الفرد:

يوضح الجدول (1) تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في بيئة الاقتصاد العراقي، اذ بلغت قيمته نحو (3.6) مليون دينار عام 2005، وهذ النمو يعزى لتحسن ظروف البلد بعد تغير النظام السياسي والاقتصادي في العراق مما انعكس على تعظيم الايرادات النفطية ليواصل ارتفاعه بعد ذلك وصولا الى عام (2009)، اذ بلغ (4.4) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب (0.148-) ويعود ذلك الى تدهور اسعار النفط مما اثرت سلبا على متوسط نصيب الفرد ، وبعد ذلك حقق متوسط نصيب الفرد ارتفاعا حتى بلغ (7.8) مليون دينار عام 2013، وبمعدل نمو (0.053)، ليتراجع بعدها عام (2015)، اذ بلغ متوسط نصيب الفرد نحو (5.6) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ نسبته (0.279-)، نتيجة تدهور الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي، ومن ثم اتخذه متوسط نصيب الفرد مسارا تصاعديا وصولا الى عام (2020) لينخفض الى (5.5) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سلبا بلغ (0.255-) ويعود ذلك الى توقف اغلب المشاريع الخدمية وقلة حركة التجارة بسبب اجراءات العزل الصحية ، ومن ثم عاد ارتفاعه بعد ذلك وصولا الى عام (2021)، لذا بلغ (7.3) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (0.283) نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتحسن الاوضاع الامنية والصحية.

4. نمو السكان:

لقد تطور النمو السكاني ما ورد في جدول (1) وخلال مدة الدراسة على نحو ايجابي، فقد بلغ حده الأدنى عام (2005) إذ وصل الى (27.963) مليون نسمة، وفي عام (2009) حصل تذبذبا طفيفا اذ بلغ عدد السكان (31.664) مليون نسمة وبمعدل نمو سالب نحو(0.007-) ونتيجة ذلك يعود الى الهجرة نتيجة العمليات الارهابية ولعوامل اجتماعية اخرى كالفقر ،وفي عام (2015) اذ بلغ عدد السكان (35.213) مليون نسمة وبمعدل نمو (6.911)، ثم اتخذ مسارا تصاعديا اذ بلغ (32.49) مليون نسمة وبمعدل نمو (0.026)، وبعدها اتخذ نمو السكان بالتزايد حتى عام (2020) اذ بلغ (40.15) مليون نسمة وبمعدل نمو (0.026)، ليستقر عام 2021 بنحو(41.18) مليون نسمة وبمعدل نمو(0.025).

1- تحليل تطور حركة الودائع للمصارف الحكومية والمؤسسات العامة:

للتعرف على تطور حركة الودائع والاهمية النسبية للمصارف الحكومية الى اجمالي الودائع سنلجأ الى تحليل بعض المؤشرات النقدية للمصارف الحكومية والمؤسسات العامة وحسب الاتي:-

اولا- اجمالي الودائع للمصارف الحكومية:

يعكس ارتفاع ودائع المصارف الحكومية الى إجمالي الودائع الثقة العالية للجمهور بالمصارف الحكومية، اذ تتميز بالضمان فضلا عن خضوعها لقانون ضمان الودائع، استحوذت نسبة ودائع المصارف الحكومية على النسبة الأعلى إلى إجمالي الودائع فقد بلغـــت نحو (87%) عام 2021، شكلت فيها ودائع القطاع العام الحكومة المركزية والمؤسسات العامة الحصة الأكبر نحو (52) ترليون دينار أي بنسبة (61.9 %) من اجمالي ودائع المصارف الحكومية، على الرغم من أنّ المصارف الحكومية عددها يمثل

(9.4 %) من عدد المصارف الكلي[25]. وللتعرف على اجمالي ودائع المصارف الحكومية والاهمية النسبية وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2): يبين مؤشرات اجمالي الودائع للمصارف الحكومية للمدة (2005-2021)

السنوات	المبالغ/ مليار دينار							
	الودائع الجارية	الاهمية النسبية %	التوفير	الاهمية النسبية %	الثابتة	الاهمية النسبية %	اجمالي ودائع المصارف الحكومية	اجمالي ودائع القطاع العام
2005	5.89	68.47	0.387	5.46	0.613	8.65	6.89	8.602
2006	9.532	70.70	0.328	2.69	0.578	4.74	10.438	13.482
2007	13.993	78.02	0.328	1.95	0.876	5.21	15.197	17.933
2008	16.996	70.69	0.328	1.43	0.769	3.35	18.093	24.041
2009	14.356	52.16	——	——	0.888	3.42	15.244	27.522
2010	11.52	32.92	——	——	0.952	2.79	12.472	34.986
2011	11.225	29.64	——	——	0.204	0.53	11.429	37.861
2012	14.146	34.61	——	——	2.208	5.41	16.354	40.866
2013	13.103	29.40	——	——	2.298	5.19	15.401	44.556
2014	15.816	32.11	——	——	2.326	4.72	18.142	49.250
2015	11.653	28.70	——	——	3.388	8.39	15.041	40.597
2016	10.445	27.11	——	——	3.765	9.77	14.21	38.522
2017	11.06	26.75	——	——	3.59	8.83	14.65	41.340
2018	22.272	40.91	——	——	4.127	7.58	26.399	54.437
2019	20.794	40.27	——	——	5.78	11.19	26.574	51.629
2020	20.043	40.66	——	——	5.219	10.58	25.262	49.289
2021	21.873	41.17	——	——	6.114	11.50	27.987	53.123

* المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

* البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

*البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، سنوات مختلفة.

*البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

أ- الودائع الجارية:

من بيانات الجدول (2) نلاحظ ان الودائع الجارية في عام (2005) بلغت قيمتها (5.89) ترليون دينار بأهمية نسبية الى اجمالي الودائع (68.47%)، لتواصل ارتفاعها بعد ذلك وصولا الى عام (2021) اذ بلغت قيمتها (21.873) ترليون دينار، شكلت الاهمية النسبية نحو (41.17%) نتيجة لحالة الاستقرار المالي النسبي الذي تمتع به الجهاز المصرفي، فضلا عن الاستقرار الاقتصادي في العراق، وفي عام (2010) تراجع اجمالي ودائع المصارف الحكومية اذ بلغت (11.52) ترليون دينار وذلك نتيجة تأثير الازمة المالية العالمية، ترتفع بعد ذلك عام (2014) الى (15.816) ترليون دينار، وفي عام (2015) بسبب مخاوف المودعين حصلت سحوبات الكبيرة بسبب الازمة الامنية، اذ انخفضت الودائع الجارية لدى المصارف الحكومية الى (11.653) ترليون دينار، ثم اتخذت الودائع الجارية مسارا

تصاعديا وصولا الى عام (2020) اذ بلغت (20.043) مليار دينار وبأهمية نسبية بلغت (40.66%)، ويعود ذلك الى اجراءات العزل الوبائي ، وفي عام (2021)، بلغت الودائع الجارية (21.873) ترليون دينار وبأهمية نسبية بلغت نحو (41.17%) نتيجة تحسن الوضع الامني في البلاد.

ب-ودائع التوفير:

تتمثل ودائع التوفير باتفاق بين المصرف والزبون (لغرض الادخار) يودع بموجبه الزبون مبلغا من المال لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة، على ان يكون الحق للمودع سحبها في اي وقت يشاء دون اشعار للمصرف مسبقا، وتمتاز بصغر حجمها (جبر وصالح، 2015: 21)، بالرجوع الى بيانات الجدول (2) نلاحظ ان اجمالي ودائع التوفير لدى المصارف الحكومية بلغت (0.387) ترليون دينار وبنسبة من اجمالي الودائع بلغت (5.46%) عام (2005)، لتتراجع بشكل طفيف اذ بلغت قيمتها (0.328) ترليون دينار وبنسبة من اجمالي الودائع بلغت (1.43%) في عام (2008)، اما فيما يتعلق بالسنوات اللاحقة لغاية المدة قيد البحث فلم تنشر.

ج-الودائع الثابتة (ودائع الاجل):

تعد الودائع الثابتة شبة اتفاق بين المصرف والزبون، اذ يودع الزبون مبلغ من المال لدى المصرف لمدة محددة، لا يجوز لصاحب الوديعة سحبها قبل انتهاء تاريخ الاستحقاق فضلا عن حصوله على فائدة، وهذه الفائدة تكون في زيادة كلما زاد مبلغ الوديعة (ناشور، 2021: 4)، بالعودة الى البيانات الواردة في الجدول (2) تبين ان الودائع الثابتة في عام (2005) بلغت قيمتها (0.613) ترليون دينار وبأهمية نسبية الى اجمالي ودائع المصارف الحكومية بلغت (8.65%)، لتواصل ارتفاعها بعد ذلك وصولا الى عام (2021) اذ بلغت قيمتها (6.114) ترليون دينار، وبأهمية نسبية بلغت (11.50%) نتيجة الاصلاحات التي قام بها البنك المركزي، فضلا عن تزايد الاعتماد النسبي على وسائل الدفع الالكتروني والاستقرار الاقتصادي في العراق، لتواصل بعد ذلك ارتفاعها اذ بلغت قيمتها (0.952) وبأهمية نسبية بلغت (2.79%) عام (2010)، لتنخفض الى (0.204) ترليون دينار عام (2011) وذلك نتيجة الازمة المالية وتقيد عمليات المالية للمصارف شكلت اهميتها النسبية (0.53%) وخلال عام (2020) بلغت قيمة الودائع الثابتة (5.219) ترليون دينار بأهمية نسبية بلغت (10.58%)، اما عام (2021) بلغ اجمالي ودائع الثابتة (6.114) ترليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (11.50%).

2- تحليل تطور الائتمان ومعدل كفاية رأس المال للمصارف الحكومية

في هذا المطلب سنتعرف على بعض المؤشرات المالية المصرفية وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3): يبين مؤشرات السيولة واجمالي القروض لدى المصارف الحكومية للمدة (2005-2021)

السنوات	نسبة القروض الى الودائع	معدل كفاية رأس المال %	اجمالي القروض غير لعاملة	اجمالي القروض
2005	—	—	—	0.624
2006	—	—	—	1.096
2007	—	—	—	1.376
2008	—	—	—	2.456
2009	0.165	—	—	2.925
2010	0.127	—	1.4	3.701
2011	0.202	41.57	2.5	7.29
2012	0.307	36.6	4.3	10.621
2013	0.298	42	4.9	12.074
2014	0.198	45.6	10.1	12.768
2015	0.224	46	9.5	12.319

2016	0.225	63	——	11.588
2017	0.217	38	7.7	12.629
2018	0.233	43	3.3	15.417
2019	0.200	29	2.4	14.279
2020	0.261	22	2.6	19.354
2021	0.258	39	2.7	21.542

*** المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:**

*** البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.**

***البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي سنوات مختلفة.**

***البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.**

بالنظر الى نسبة القروض الواردة في الجدول (3) نلحظ ان نسبة القروض اذ بلغت (0.165) عام (2009)، لترتفع الى (0.224) عام (2015) ثم الى (0.258) عام (2021)، اما معدل كفاية رأس مال المصارف الحكومية فقد بلغ (41.57%) عام (2011)، ليرتفع الى (63%) عام (2016) ليتراجع بعد ذلك الى (39%) عام (2021)، وبالنظر الى اجمالي القروض غير العاملة فقد بلغت (1.4) ترليون دينار عام (2010)، لترتفع الى (10.1) ترليون دينار عام (2014)، لتتراجع في السنوات اللاحقة الى (2.7) ترليون دينار عام (2021) مما يدل على استثمار تلك الاموال. اما اجمالي القروض فقد اتخذت مسارا تصاعديا، اذ بلغت (0.624) ترليون دينار عام (2005) ترليون دينار لترتفع الى (10.621) ترليون دينار عام (2012) ثم واصلت ارتفاعها الى (21.542) ترليون دينار عام (2021).

ثانيا: تحليل تطور حركة الودائع للمصارف الخاصة:

للتعرف على تطور حركة الودائع والاهمية النسبية للمصارف الخاصة الى اجمالي الودائع سنلجأ الى تحليل بعض المؤشرات النقدية للمصارف الخاصة وكما موضح في الجدول (4).

أ- اجمالي الودائع المصارف الخاصة:

من بيانات الجدول (4) نلحظ ان الودائع الجارية اتخذت مسارا تصاعديا خلال المدة قيد الدراسة، اذ بلغت (1.537) ترليون دينار عام (2005) وبأهمية نسبية (52.18%)، لترتفع الى (6.702) ترليون دينار وبأهمية نسبية (55.86%) عام (2011)، وفي عام (2017) بلغت الودائع الجارية (8.689) ترليون دينار وبأهمية نسبية (48.69%)، ثم واصلت ارتفاعها لتبلغ (25.941) ترليون دينار وبأهمية نسبية (59.98%).

جدول (4): يبين مؤشرات اجمالي الودائع للمصارف الخاصة للمدة (2005-2021)

السنوات	المبالغ/ ترليون						
	الودائع الجارية	الاهمية النسبية %	ودائع التوفير	الاهمية النسبية %	ودائع الثابتة	الاهمية النسبية %	اجمالي ودائع المصارف الخاصة
2005	1.925	52.18	1.537	41.66	0.226	6.12	3.689
2006	2.764	58.17	1.729	36.39	0.226	4.75	4.751
2007	6.485	68.97	2.643	28.11	0.273	2.90	9.402
2008	6.710	57.77	4.286	36.90	0.619	5.32	11.615
2009	6.614	52.13	5.517	43.48	0.553	4.35	12.686
2010	3.562	42.70	4.642	55.65	0.135	1.61	8.340
2011	6.702	55.86	5.163	43.03	0.130	1.08	11.997

2012	6.490	51.39	6.000	47.51	0.136	1.07	12.627
2013	7.181	49.12	7.275	49.76	0.160	1.09	14.618
2014	7.176	47.40	7.805	51.55	0.155	1.02	15.138
2015	6.749	46.08	7.737	52.83	0.159	1.08	14.645
2016	7.274	47.55	7.845	51.28	0.177	1.15	15.297
2017	8.689	48.69	8.853	49.61	0.30	1.68	17.843
2018	14.29	52.22	11.762	42.98	1.311	4.79	27.364
2019	30.708	100	12.588	40.99	1.59	5.17	30.708
2020	21.867	60.87	12.619	35.13	1.433	3.98	35.92
2021	25.941	59.98	15.432	35.68	1.868	4.31	43.243

*** المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:**

*** البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.**

***البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، سنوات مختلفة.**

***البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.**

ب- ودائع التوفير:

يقوم الزبون بإيداعه مبلغ من المال لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة، ويكون له الحق في السحب ما يشاء وبدون اخطار مسبق، تحسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام وبسعر فائدة محدد (طاهر والسعدي،2018، 337)، وحسب ما ورد في الجدول (4) نلاحظ ان الودائع التوفير في سنة (2005)، بلغت قيمتها (1.537) ترليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (41.66%)، لتواصل ارتفاعها بعد ذلك وصولا الى عام (2009) اذ بلغت قيمتها (5.517) ترليون دينار وبأهمية نسبية (43.48%)، وفي عام (2010) حدث انخفاضا اذ بلغت قيمتها (4.642) ترليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (55.65%)، بسبب تأثير الازمة المالية العالمية، ثم اتخذت ودائع التوفير مسارا تصاعديا وصولا الى عام (2021) اذ بلغت قيمتها (15.432) ترليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (35.68%)، ويعود ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي في العراق.

ج-الودائع الثابتة:

بالعودة الى البيانات الواردة في الجدول (4) يتضح ان الودائع الثابتة لدى المصارف الخاصة في عام (2005) بلغت قيمتها (0.226) ترليون دينار وبأهمية نسبية الى اجمالي ودائع المصارف الخاصة بلغت (6.12%)، لتواصل ارتفاعها بعد ذلك وصولا الى عام (2009) اذ بلغت قيمتها (0.553) ترليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (4.35%) نتيجة التزامها لتعليمات البنك المركزي العراقي، فضلا عن زيادة الاستقرار الاقتصادي في العراق، لتنخفض عام (2010) الى (0.135) ترليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (1.61%)، لتواصل بعد ذلك ارتفاعها اذ بلغت قيمتها (0.177) وبأهمية نسبية بلغت (1.15%) عام (2016)، لتنخفض الى (0.30) ترليون دينار عام (2017) وبأهمية نسبية بلغت (1.68%)، وذلك نتيجة سيطرة المجاميع الارهابية لبعض مناطق العراق، وخلال عام (2020) بلغت قيمة الودائع الثابتة لدى المصارف الخاصة (1.433) ترليون دينار بأهمية نسبية بلغت (3.98%)، اما عام (2021) بلغ اجمالي ودائع الثابتة (1.868) ترليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (4.31%).

تحليل تطور الائتمان ومعدل كفاية رأس المال للمصارف الخاصة

تواجه المصارف بشكل عام في العراق مخاطر كبيرة ويعود إلى ثلاثة عوامل وحسب الاتي:-

العامل الأول عدد المصارف: إذ يبلغ عدد المصارف الخاصة (67) مصرفا في حين أن عدد المصارف الحكومية (7) مصارف حتى عام 2021.

العامل الثاني رأس المال : إذ نجد ارتفاع في رأس مال المصارف الخاصة نتيجة استجابتها لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس المال بحد أدنى (250) مليار دينار لكل مصرف.

العامل الثالث: ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة[26]. وللتعرف على حركة تطور بعض المؤشرات المالية للمصارف الخاصة نستعين ببيانات وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5): يبين مؤشرات جمالي القروض والسيولة المصرفية لدى المصارف الخاصة للمدة (2005-2021)

السنوات	نسبة القروض الى الودائع	معدل كفاية رأس المال %	اجمالي القروض غير لعاملة	اجمالي القروض
2005	——	——	——	0.326
2006	——	——	——	7850
2007	——	——	——	1.012
2008	——	——	——	1.522
2009	0.420	——	1.05	1.721
2010	1.131	——	3.6	5.631
2011	0.619	69.08	2.1	3.653
2012	0.671	88.7	3.1	5.303
2013	0.761	169.5	1.4	7.077
2014	0.863	130.1	1.8	8.368
2015	0.977	113	2.9	8.935
2016	0.969	137	——	8.815
2017	0.862	323	2.1	8.71
2018	0.817	309	2.2	8.811
2019	0.861	186	2.09	9.21
2020	0.793	388.2	2.02	8.544
2021	0.264	284	1.8	8.448

* المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

*البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

*البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، سنوات مختلفة.

*البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

1- نسبة القروض الى الودائع:

اشارت نتائج الجدول (5) الى ان اعلى نسبة للقروض الى الودائع في عام (2010) نتيجة التوسع الائتماني وزيادة الايداعات النقدية اذ بلغت نسبتها (1.131)، وثاني اعلى نسبة سجلت (0.977) في عام (2015)، اما اقل نسبة القروض الى الودائع في عام (2021) اذ بلغت (0.264) ، نتيجة ذلك تحوط المصارف الخاصة بنشاطه الائتماني من اجل استرداد بعض امواله الغير مسددة حرصا تقليل المخاطر.

2- معدل كفاية رأس المال:

لتعزيز الرقابة والاشراف على المصارف اقترحت لجنة بازل3 معايير لجودة رأس المال والاهتمام على كفاية راس المال للجهاز المصرفي واستقرار السوق ولحماية المصارف من المخاطر، نلاحظ في جدول (5) في عام (2011) بغلت نسبة كفاية رأس المال (69.08%)، وان وفي عام (2012) بلغت (88.7%)، لترتفع وصولا حتى عام (2020) اذ بلغت (388.2%) لتنخفض بعد ذلك الى (284%) عام (2021).

3- اجمالي القروض:

تشكل صناعة الائتمان جزءا مهما من صناعة الخدمات المالية بشكل عام، وبالتالي فان القروض تعد احد اهم استعمالات مصادر الاموال التي تحصل عليها المصارف الخاصة، وبالرجوع الى بيانات الجدول (5) بلغ اجمالي القروض (0.326) ترليون دينار في عام (2005)، ليرتفع في عام (2010) الى (5.631) ترليون دينار، بعد ذلك واصل اجمالي القروض الارتفاع ففي عام (2015) بلغ اجمالي القروض (8.935) ترليون دينار، لينخفض بعدها اجمالي القروض ليصل الى (8.815) ترليون دينار عام (2016)،

نتيجة دخول المجامع الارهابية وتردي الوضع الامني في العراق، وفي عام (2021) بلغ اجمالي القروض (8.448) ترليون دينار.

رابعا- تحليل مؤشرات القطاع المصرفي العراقي

اولا- مؤشر الانتشار والكثافة المصرفية للقطاع المصرفي العراقي

يقيس هذا المؤشر تغطية الخدمات المصرفية وقياس مستوى الشمول المالي في البلد، إذ إنه يعتمد على فروع المصارف التي تنتشر داخل الاقتصاد في عموم البلاد، فكلما كان هذا المؤشر مرتفعا دلّ على وجود تغطية مصرفية وبالعكس. وللتعرف على الكثافة المصرفية للقطاع المصرفي العراقي نستعين ببيانات وكما موضح في الجدول (6).

جدول (6) : يبين مؤشر الانتشار والكثافة المصرفية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2005-2021)

السنوات	عدد الفروع (1)	عدد السكان (ألف نسمة) (2)	الكثافة المصرفية 2/1 (الف)	الانتشار المصرفي 2/1*100
2005	542	27963	51.59	1.93
2006	542	28810	53.15	1.88
2007	549	29682	54.06	1.84
2008	560	31895	56.95	1.75
2009	774	31664	40.9	2.44
2010	912	32490	35.62	2.8
2011	929	33338	35.88	2.78
2012	990	34408	34.75	2.87
2013	1042	35010	33.59	2.97
2014	1204	35100	29.15	3.43
2015	1213	35213	29.02	3.44
2016	1068	36169	33.86	2.95
2017	843	37140	44.05	2.26
2018	865	38200	45.31	2.26
2019	888	39128	44.06	2.26
2020	891	40150	45.06	2.21
2021	904	41.181	21.95	2.19

*** المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:**

*** البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.**

***البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.**

1- فروع المصارف:

حسب البيانات الواردة في جدول **(6)** التي تشير الى زيادة عدد المصارف في العراق خلال المدة (2005-2021)، ففي عام (2005) كان عدد المصارف وفروعها في العراق بلغ (542) فرعا، وبعد ذلك استمر عدد المصارف بالزيادة حتى وصل الى (1068) فرعا عام (2016)، ونتيجة هذه التوسع الحاصل في عدد المصارف هو افتتاح مصارف اهلية وعربية واجنبية، الا ان بعد عام (2016) اخذت عدد فروع المصارف بالانخفاض نتيجة تعرض الجهاز المصرفي العراقي الى انتكاسة بسبب دخول عناصر الارهابية الى ثلاثة محافظات(نينوى والانبار وصلاح الدين)، استيلائهم على عدد من المصارف حتى بلغت عدد المصارف عام (2017) نحو (843) فرعا، وبعدها اخذ عدد المصارف في الارتفاع تدريجيا حتى وصل في عام (2021) الى(904) فرعا.

2- عدد السكان:

بالرجوع الى بيانات الجدول (6) نلاحظ ان الزيادة السكانية في العراق اتخذت مسارا تصاعديا ففي عام (2005) بلغ اجمالي (27963) مليون نسمة، وبعد ذلك استمر بالارتفاع حتى وصل الى (32490) مليون نسمة عام (2010)، وبعد استقرار الاوضاع الاقتصادية والامنية اتخذ مسارا تصاعديا حتى وصل في عام (41.181) مليون نسمة.

3- الكثافة المصرفية:

بالرجوع الى بيانات الجدول(6) نلاحظ تذبذب نسبة الكثافة المصرفية اذ بلغت (51.59) الف نسمة لكل مصرف عام (2005)، لتتراجع الى (29.02) الف نسمة عام 2015) لكل مصرف، ثم ارتفعت نسبة الكثافة المصرفية الى (45.31) الف نسمة عام (2018)، لتنخفض عام (2021) الى (21.95) الف نسمة لكل مصرف، مما يدل على زيادة عدد فروع المصارف.

4- الانتشار المصرفي:

من بيانات الجدول (6) نلحظ ان نسبة الانتشار المصرفي اتخذت مسارا تصاعديا، اذ بلغت (1.93) عام (2005)، لترتفع الى (3.44) عام (2015) لتتراجع الى (2.19) عام (2021).

ثالثا- اجمالي النقدية للقطاع المصرفي:

ان اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية شهد تطورا بالنسبة للقطاع الحكومي والخاص، اذ ان للائتمان المصرفي دور فعال في تنشيط الاقتصاد الوطني كونه يعمل على تمويل المشاريع الانتاجية والاستثمارية وفقا لاحتياجاتها وبالتالي المساهمة في زيادة التنموية الاقتصادية باستخدام الائتمان بصورة واسعة من قبل المصارف وتوجيهها نخو مشاريع اقتصادية [27]، ويقسم الائتمان الممنوح من المصارف العراقية الى نوعين وهما [28].

1- **الائتمان النقدي :**هو تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح الى زبائن المصارف لغرض تمويل احتياجاتهم والاتفاق مني على عنصرين (الثقة والمدة)، ووفق تعليمات تصدر من البنك المركزي العراقي.

2- **الائتمان التعهدي:** عبارة عن اعتمادات المستندية التي تقدمها المصارف لدعم النشاط الاقتصادي من خلال استيراد السلع والخدمات الى العراق، فلا عن قيام الشركات بتنفيذ المشاريع بواسطة تقديم خطابات الضمان. وللتعرف على اجمالي الائتمان الممنوح للجمهور نستعين ببيانات وكما موضح في الجدول (7).

جدول (7) : يبين مؤشرات اجمالي النقدية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2005-20201)

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو اجمالي الائتمان	الائتمان النقدي	الاهمية النسبية	معدل نمو الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	معدل نمو الائتمان التعهدي
2005	11.5		1.7	14.78		9.8	
2006	26.4	0.83	2.6	9.84	0.42	23.8	0.89
2007	34.4	0.26	3.4	9.88	0.27	31	0.26
2008	45.5	0.28	4.5	9.89	0.28	41	0.28
2009	52.9	0.15	5.6	10.58	0.22	47.3	0.14
2010	51.5	-0.03	11.7	22.71	0.74	39.8	-0.17
2011	59.4	0.14	20.4	34.34	0.56	39	-0.02
2012	72.6	0.20	28.4	39.11	0.33	44.2	0.13
2013	83.6	0.14	29.9	35.76	0.05	53.7	0.19
2014	85	0.02	34.1	40.11	0.13	50.9	-0.05
2015	77.3	-0.09	36.8	47.60	0.08	40.5	-0.23
2016	70.5	-0.09	37.2	52.76	0.01	33.3	-0.20
2017	65.6	-0.07	38	57.92	0.02	27.6	-0.19

2018	63.8	-0.03	38.5	60.34	0.01	25.3	-0.09
2019	67.3	0.05	42.1	62.55	0.09	25.2	0.00
2020	75.2	0.11	49.8	66.22	0.17	25.4	0.01
2021	80.5	0.07	52.9	65.71	0.06	27.6	0.08

*** المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:**

*** البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.**

***البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، سنوات مختلفة.**

*** البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.**

من بيانات الجدول (7) نلاحظ ان اجمالي الائتمان النقدي بلغ (1.7) ترليون دينار في عام (2005)، يرتفع بمسار تصاعدي الى (52.9) عام (2021) وبمعدل نمو بلغ (0.06)، اما الائتمان التعهدي فقد بلغ (9.8) ترليون دينار في عام (2005) وبمسار تصاعدي حتى عام (2021) اذ بلغ (27.6) ترليون دينار وبمعدل نمو (0.08) وبأهمية نسبية الى اجمالي الائتمان المصرفي بلغت (65.71).

الاستنتاجات

1- شرعت الحكومة العراقية بالإصلاحات المصرفية قانون (94) لسنة 2004 وقانون (56) بعد تغيير النظام السياسي مما انعكس على تحسين مؤشرات القطاع المصرفي ككل.
2- استحواذ المصارف التجارية الحكومية على الجزء الاكبر من الصيرفة التجارية وذلك يعود لعامل الثقة بين تلك المصارف والمواطنين فضلا عن تنوع الخدمات المصرفية.
3- ارتفاع عدد المصارف التجارية العاملة في العراق وذلك بسبب السماح بفتح الفروع حسب قانون الاصلاح المصرفي.
4- ارتفاع المؤشرات المالية للمصارف التجارية الحكومية على حساب المؤشرات المالية للمصارف التجارية الخاصة.
5- تكون الودائع الجارية للمصارف التجارية (الحكومية والخاصة) على حساب بقية الودائع.
6- دلّ تحليل مؤشرات الكثافة المصرفية على ان القطاع المصرفي بحاجة الى زيادة عدد فروع المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) من اجل تغطية الخدمات المصرفية
7- ارتفاع خدمة الدين في كل المصارف (الحكومية والخاصة)
8- ارتفاع اجمالي الائتمان (النقدي والتعهدي) المقدم للجمهور خلال المدة قيد الدراسة.
9- تميز القطاع المصرفي بمرونة عالية على الرغم من انعكاس الازمات السياسة والامنية الا انه استطاع ان يتوسع في الخدمات المصرفية.
10- ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة قيد الدراسة.
11- اشارت نتائج الاختبارات القياسية للعلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والمؤشرات المالية للمصارف الحكومية الى اجتيازه كافة الاختبارات الاحصائية مما يدل اثر تلك المصارف على مؤشرات النمو الاقتصادي.
12- دلت نتائج النموذج القياسي الخاصة بالمصارف التجارية الخاصة واثرها على النمو الاقتصادي الى التأثير الضعيف لها وبالتالي ميل المنافسة نحو المصارف التجارية الحكومية.

التوصيات

1- على الرغم من الاصلاحات المصرفية الا ان القطاع المصرفي يواجه تحديات كبرى سواء امنية او سياسية تتطلب زيادة المرونة اتجاه التقلبات وعدم الافراط في متطلبات الضمان عند منح القروض.
2- تحفيز المصارف الخاصة على التوسع في الخدمات المصرفية اسوه بالمصارف التجارية الحكومية.
3- تخفيف الاجراءات القانونية الخاصة بمنح الائتمان سواء للمصارف التجارية الحكومية والخاصة.
4- -زيادة ادخال التحسينات في انظمة الدفع والمقاصة الالكترونية للمصارف (الحكومية والحاصة).
5- أعادة هيكلة خدمة الدين (سعر الفائدة) بما يتناسب مع طلبات الائتمان لان المعدلات العالية المالية تعيق الاقراض والاستثمار.
6- توجيه الائتمان المقدم نحو القنوات الاستثمارية لتحفيز النشاط الاقتصادي.

7- ضرورة تقديم المزيد من الدعم للمصارف التجارية الخاصة من اجل زيادة السيولة مما ينعكس على الاستثمار وبالتالي واقع النشاط الاقتصادي.

8- تحفيض سقوف الائتمان والايداع من اجل السماح للمصارف التجارية المزيد من العمليات الاستثمارية.

9- ضرورة الاندماج بين المصارف المتلكئة من اجل زيادة قدرتها التنافسية.

10- تطوير الانظمة المصرفية لمواكبة التطورات الخارجية لا سيما بعد تحرير رأس المال والحساب الجاري والتوسع التجاري الحالي.

الهوامش

*** بحث مستل من رسالة ماجستير**

المصادر

[1] خزاز، راضية، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، 2012، ص4.

[2] نوري، اسراء علاء الدين، الاصلاح الاداري واستقرار النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، جامعة واسط ،المجلد2 العدد38، 2020، ص585.

[3] الحملي، سحر عبدالله، الاصلاح الاداري مفهومه واليات تطبيقه دراسة مقارنة، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة ،جامعة الازهر، العدد العاشر، وزارة المالية ، مصر،2013، ص 336.

[4] عمران، ستار جبار، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 42، الجامعة المستنصرية، 2019، ص489.

[5] ابراهيم ،طارق مجذوب، سياسات الاصلاح المصرفي في السودان واثرها في تطوير الجهاز المصرفي، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، اصدار الحادي عشر، بنك السودان المركزي السودان، 2020،ص5.

[6] زبون، أمل اسمر، الاصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والتحديات، جامعة المثنى، مجلة المثنى العلوم الادارية والاقتصادية، العراق،2018، ص124.

[7] رشيدة، مسعودي ،الاصلاحات المصرفية و دورها في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 08/ج1، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص4.

[8] النيل، عبدالمنعم محمد الطيب حمد، العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3، الخرطوم، جمهورية السودان، 2005، ص18-19.

[9] زبون ، أمل اسمر، مرجع سابق، ص 125.

[10] جباري، شوقي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، 2015، ص3.

[11] حسين، ابتسام علي، سبل واصلاح القطاع المصرفي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد58، كلية التقنية بغداد، العراق، 2019، ص262-263.

[12] محمد، سعيد على ، وسام مجيد، دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار،2018، ص309-301.

[13] فرانسوا، بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، ترجمة علالي سيناصر، المؤسسة العربية للدراسات، اليونسكو، 1983، ص4.

[14] حسين، الاء نوري، دراسة العلاقة طويلة الاجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي واثرها على النمو الاقتصادي في العراق 1988-2014، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،21017، ص5.

[15] شنبارة، فاطمة سوادي، قياس تطور حجم الائتمان المصرفي غلى بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في ضوء تجارب مختارة، رسالة ماجستير، عقيل حميد حلو، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، 2020،ص24.

[16] جباري، شوقي، مرجع سابق، ص111.

[17] حمد، خضير جاسم، فؤاد فرحان، انس ذياب، اثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في المملكة السعودية، مجلة الجامعة العراقية، العدد 49 –ج3، 2020، ص413.

[18] فتيحة، بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص10.

[19] Stanley, Fisher et al, Macroeconomics, 3rd edition, McGraw-hill economics, USA,2007, p293.

[20] عصفور، صالح، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، سلسلة جسر التنمية، العدد5، الكويت،2002،ص2-3

[21] كريم، بودخدخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير العرض، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2015، ص30.

[22] Gregory, Mankiw,Macroeconomics,3rd ed, De Bock ed, Belgium,2003,p274

[23] علي، رحمن حسن، مروان شاكر عبيد، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 35-202، 2019، ص190.

[24] وفاء، شهبون، التحرير المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي دراسة الجزائر 1970-2014، رسالة الماجستير، شكوري سيدي محمد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر، الجزائر،2016،ص21.

[25] جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2021، ص30.

[26] الاستقرار المالي، مرجع سابق، ص63.

[27] سعيد، امنه بشير ، فرهاد ميكائيل طاهر، تأثير الودائع على الائتمان النقدي دراسة تحليلية للمصارف العراقية للفترة 2004-2018، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 49/ج1، 2020، ص208.

[28] السبك، صبري مصطفى حسن، القرض المصرفي كصورة من صور الائتمان واداة للتمويل، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2011، ص7.